رئيس مجلس الامة أكد أن ذكرى الغزو فرصة لأخذ الدروس والعبر

الغانم: لن ننسى وقفة الأشقاء والأصدقاء مع الحق الكويتي

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم ان ذكرى الغزو العراقي الغاشم للكويت تعد فرصة سنوية للوقوف مع الذات واسترجاع الدروس والعبر فيما يتعلق بالأولويات الوطنية.

وذكر الغانم في تصريح صحفي أمس بمناسبة ذكرى الغزو العراقي الغاشم للكويت عام 1990 «قد يفوتنا طيلة ايام العام الانتباه الى ما هو أهم فيما يتعلق بكيان الوطن وأمنه واستقراره ونحن منشغلون بالتفاصيل غير أن ذكرى الغزو عادة ما تكون فرصة ومحطة نسترجع من خلالها ما حدث عندما غابت التفاصيل أمام العنوان المطلق للوطن ووجوده».

وأضاف ان الغزو الغاشم على الرغم من مرارته ومأساويته الا انه شكل اختبارا حقيقيا كشف المعدن الأصيل للكويتيين بمختلف اطيافهم وتمسكهم بوطنهم وشرعيته وهويته الجامعة.

وأوضح ان ذكرى الغزو مناسبة مواتية لاستذكار شهداء الكويت الأبرار واولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الوطن.

وأضاف « سنظل كويتيين نستذكر بكل إجلال وإكبار وقفة اشقائنا الخليجيين التاريخية مع الحق الكويتي ونستذكر وقوف اخواننا الشرفاء من العرب والمسلمين إضافة إلى وقوف اصدقائنا في العالم مع قضيتنا العادلة».

واختتم الغانم تصريحه قائلا «ندعو الباري جل شأنه أن يحفظ وطننا الغالي من كل شر ومكروه وأن يديم نعمه على الكويت والكويتيين وأن يسدد خطانا على درب التقدم والازدهار في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله».

قدمها النائب رياض العدساني

حزمة من الأسئلة البرلمانية لرئيس الحكومة وعدد من الوزراء

الشيخ جابر المبارك

الشيخ ناصر صباح الأحمد

الشيخ خالد الجراح

نايف الحجرف

==كشف النائب رياض العدساني عن توجيهه حزمة أسئلة برلمانية جديدة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وعدد من الوزراء المختصين بشأن مجموعة من الملفات.

وقال العدساني في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة «توجهت بأسئلة برلمانية إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن العطايا التي تقدم للنواب سواء السابقين أو الحاليين فهذا الأمر غير جائز».

وأضاف أنه توجه بسؤال برلماني آخر إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد بشأن صفقة (اليورو فايتر) وعقود التسليح التي تبلغ قيمتها 6.2 مليارات دينار»، مبينا أنه ورده طلب لتمديد مهلة الرد على السؤال الأخير.

وأشار إلى أن هناك أسئلة أخرى موجهة لوزيري المالية الدكتور نايف الحجرف والداخلية الشيخ خالد الجراح حول ماهية الأسس والمعايير التي تم بناء عليها زيادة بند المصروفات السرية الخاصة بوزارة الداخلية من 15 مليون دينار إلى 22 مليون دينار، بالإضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق بقضية الأمطار وتعويض المتضررين منها.

وأكد أنه بعد إقرار مجلس الأمة للميزانيات لا يوجد أي عذر دون إعطاء كل ذي حق حقه، وصرف مستحقات المواطنين وعدم المماطلة فيها.

وقال «وجهت سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح يتعلق بإدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية وضمانات سير العدالة والدقة في البيانات والتحريات التي تجريها الإدارة وتقدمها للنيابة لا سيما بعد أن حصل معي تغيير للحقائق في تقرير المباحث المتعلق بما ذكرته عن اعتراف نائب سابق بتلقيه أموالا من رئيس الوزراء».

وبين أن «التقرير ذكر أن هدفي التشهير والطعن والمساس وأني اتهمت النائب بتضخم الحسابات وغسيل الأموال وتلقي الرشوة وهذا لم يحدث».

وتساءل « هل يعتقد وزير الداخلية عندما يقوم بمثل هذا الأمر أنه نوع من أنواع لي الذراع؟»، مؤكدا أنه سيطلب من القضاء حضور الشاهد أو المباحث الذي أجرى التحريات لمواجهته في هذه الكيدية.

وأكد ان استجواب وزير الداخلية جاهز وهو من يتحمل المسؤولية كاملة وعليه أن يتعامل مع الوزارة بمهنية وشفافية مشيرا الى وجود تدخلات في التنقلات والترقيات التي تحدث في الوزارة.

واعتبر اتخاذ وزير الداخلية قرارات بتشكيل لجان التحقيق في القضايا المطروحة ماهي الا «إبر التخدير».

وذكر أن القضايا المالية الخاصة بالمجلس الأولمبي لم تتم إحالتها إلى النيابة العامة إلى الآن بحجة أنها محل تحقيق من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض، مشددا على ضرورة أن تأتي لجنة التحقيق بنتائج حقيقية ولا تكيل بمكيالين.

وأوضح أنه على وزارة الداخلية تطبيق المعايير والضوابط والنظم واللوائح والقانون ولا تلتزم بقرارات الوزير التي تشوبها الاستثناءات والتخبطات والمزاجية.

وأكد أن استجواب وزير الداخلية لا ينقصه إلا وضع التاريخ على صحيفته ويتناول التسيب والإهمال والتقاعس والكيل بمكيالين في جميع أمور الوزارة فيما يخص الحريات والمشاريع والقوانين والتنقلات وإنهاء الخدمات.

وشدد على ضرورة التدقيق والحرص على القرارات المتعلقة بكل العسكريين والمدنيين بالوزارة وعدم إخضاعها للتعامل وفقا للمزاجية والتدخلات.

وحذر العدساني وزير الداخلية من أنه إذا تجاوز هذا الاستجواب فسيقدم له استجوابات أخرى وأنه سيكون تحت المجهر في جملة من القضايا، ومن بين هذه القضايا 3 ملفات متعلقة بالمجلس الأولمبي الآسيوي والتي يجب إحالتها لوحدة التحريات المالية ومن ثم إلى النيابة العامة وبعدها يتم تشكيل لجنة تحقيق.

وشدد كذلك على فتح ملف إدارة الجرائم الالكترونية والنظر في ما إذا كانت هناك تحريات كيدية من قبل الإدارة، كما شدد على ضرورة النظر في شكاوى الموظفين والعسكريين ووقف التدخلات في القرارات الخاصة بهم.

وقال إنه على رئيس الوزراء التنسيق بين الوزارات وعدم السماح بأن يعمل كل وزير على حدة، مبينا أن قضية تضخم الحسابات والمساعدات والعطايا ستكون من ضمن الأولويات.

وزاد: «لا يعتقد وزير الداخلية أني سأهادنه بل سيحاسب وسنخرج كل التجاوزات والمخالفات بوزارته، والكل يشهد أنه لم يفتح التحقيق في بند الضيافة إلا بعد أن هددته بالاستجواب، وكذلك في موضوع خروج الأشخاص عبر الحدود من دون أختام ثبت صحة كلامي بعد تشكيل لجنة التحقيق».

رئيس البرلمان العراقي: الكويت أكدت دعمها للحكومة العراقية وإعادة الإعمار

محمد الحلبوسي

قال رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي إن الكويت أكدت دعماً للحكومة العراقية ولمساعي إعادة الإعمار.

وذكر البرلمان العراقي في بيان امس أن ذلك جاء خلال لقاء الحلبوسي مع رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي لاستعراض نتائج زيارته الأخيرة إلى الكويت والتي بحث فيها سبل استثمار الأموال التي خصصت لإعادة إعمار العراق في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق.

ونقل البيان عن الحلبوسي قوله إن الجانب الكويتي أكد التزامه بمخرجات المؤتمر ودعم الحكومة العراقية والمساهمة في إعادة الإعمار وتوفير الخدمات للمواطنين وتحقيق الاستقرار.

وكان الحلبوسي قد وصل إلى الكويت يوم السبت الماضي في زيارة رسمية استغرقت ثلاثة أيام على رأس وفد حكومي رفيع ضم عشرة محافظين وعددا من النواب وكبار المسؤولين العراقيين.

وبحث الحلبوسي في الكويت مخرجات مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق وسبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين

الطبطبائي: تعديل قوانين الحريات من أجل الدفاع عن الكويت

عمر الطبطبائي

قال النائب عمر الطبطبائي إنه وجه أسئلة برلمانية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بشأن موضوع يهم كثيرا من الكويتيين ويمس الكويت وهو يتعلق بالسب والشتم الذي تتعرض له الكويت ورموزها وأبناؤها.

ولفت الطبطبائي في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إلى أن وزارة الخارجية تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذا الامر ، مبيناً أن الأسئلة التي قدمها كانت لمعرفة آلية الشكاوى من قبل السفارات العربية والأجنبية بالبلاد على أبناء الكويت.

وبين أن السؤال الآخر كان لمعرفة عدد الشكاوى من قبل سفارات دولة الكويت بالخارج ضد كتاب ومغردين وحسابات اخبارية وصحف وقنوات تلفزيونية تتطاول على الكويت الشعب الكويتي، وفي المقابل لم نسمع أي ردة فعل.

وقال الطبطبائي» لا أحد يتحجج بالسياسة الخارجية لأن هذه كرامة الكويت والشعب الكويتي، وفي المقابل نرى عشرات القضايا التي ترفع على شباب الكويت الذين تأخذهم الحمية بالدفاع عن ديرتهم، في ظل وجود قانون (الحريات) الذي يستخدم على ابناء الكويت».

وطالب أن يكون التعامل بالمثل دفاعاً عن البلد، لافتاً إلى أنه من غير المنطقي ان تكون وزارة الخارجية رحيمة بمن يتطاول على الكويت وشديدة العقاب على من يدافع عن الكويت من أبنائها.

وتساءل الطبطبائي» هل الحكومة رفعت قضايا أو حاسبت أحدا أم نحن دائماً الحلقة الأضعف ونتحجج

في الرواتب والبدلات والحوافز

الشاهين: مساواة مراقبي شؤون التوظيف في «الخدمة المدنية» بالجهات الرقابية

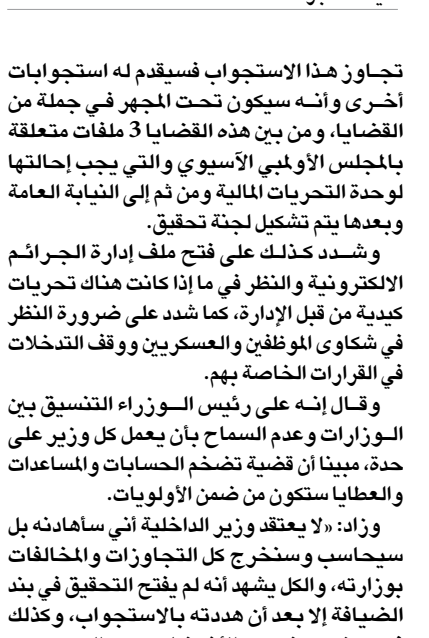

اسامة الشاهين

أعلن النائب اسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته : أصدر مجلس الخدمة المدنية قراره رقم 10 لسنة 2002 بشأن تعيين مراقبين لشؤون التوظيف بالوزارات والادارات الحكومية، والذي نص في مادته الأولى على أن ينشأ بديوان الخدمة المدنية إدارة تختص بتعيين مراقبي التوظيف بوزارات الدولة والجهات الملحقة.

وتنفيذاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 2000 الصادر في 10/5/2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، أضاف مجلس الوزراء اختصاصاً جديداً لمجلس الخدمة المدنية بوضع نظام تعيين مراقبين لشؤون التوظيف بالوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة تابعين لديوان الخدمة المدنية.

ولمّا كانت المسئولية الملقاة على عاتق مراقبي شؤون التوظيف بإدارة مراقبي شؤون التوظيف بديوان الخدمة المدنية – الموزعين على الوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة بالدولة – كبيرة وجسيمة، إلا أنهم لم يمنحوا اي مزايا مالية سوى مكافأة تشجيعية، كما لم يشملهم اي كادر ضمن الكوادر التي أقرت أسوة بالمراقبين الماليين العاملين بالجهات الرقابية الأخرى بالدولة مثل (ديوان المحاسبة، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وحدة التحريات المالية.. وغيرها)، والذين مُنحوا مزايا مالية نظير عملهم الرقابي، ما ترتب عليه ضرر نفسي ومعنوي كبير وأظهر عدم التقدير لدور مراقبي شؤون التوظيف في ديوان الخدمة المدنية في مراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام القوانين واللوائح والنظم الخاصة بشؤون التوظيف للتأكد من سلامة تطبيقها في جميع الجهات الحكومية التي يعمل بها المراقب.

ونص الاقتراح على ما يلي :»تعديل الكادر الخاص بمراقبي شؤون التوظيف بديوان الخدمة المدنية ومساواتهم في الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا النقدية والعينية مع كوادر الجهات الرقابية المماثلة بالدولة.